◁الحرية هي فطرة الله التي فطر الناس عليها، وأي اعتداء عليها أو احتكار لها، لا يعتبر مجرد اعتداء على حق من حقوق الإنسان والمجتمع فحسب، بل انه تحد لإرادة الله

فرسان الحوار

ياسر العواضي

نبيل باشا

ناصر باجيل

ناصر النصيري

حافظ معياد

مستقبل الحوار بعيون أهل الحوار..

انفراج الأزمة السياسية.. وتفاؤل عام بإنجاز قضايا الوطن

◁بدء الخطوات التنفيذية للحوار، من قبل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، في توقيعهما على محضر اجتماع تمهيدي تبادلا خلاله أسماء ممثليهم في لجنة الحوار الوطني، أعادت للجميع الآمال في انفراج للازمة السياسية، التي تعشعش على مختلف جوانب الحياة العامة في البلد، وانتزعت الثقة بين شركاء المنظومة السياسية، فضلاً عن تعطيلها الحوار السياسي، الذي كان يفترض ان يكون قد قطع في خطواته شوطاً كبيرا.

استطلاع/ منصور الغدره- فيصل الحزمي

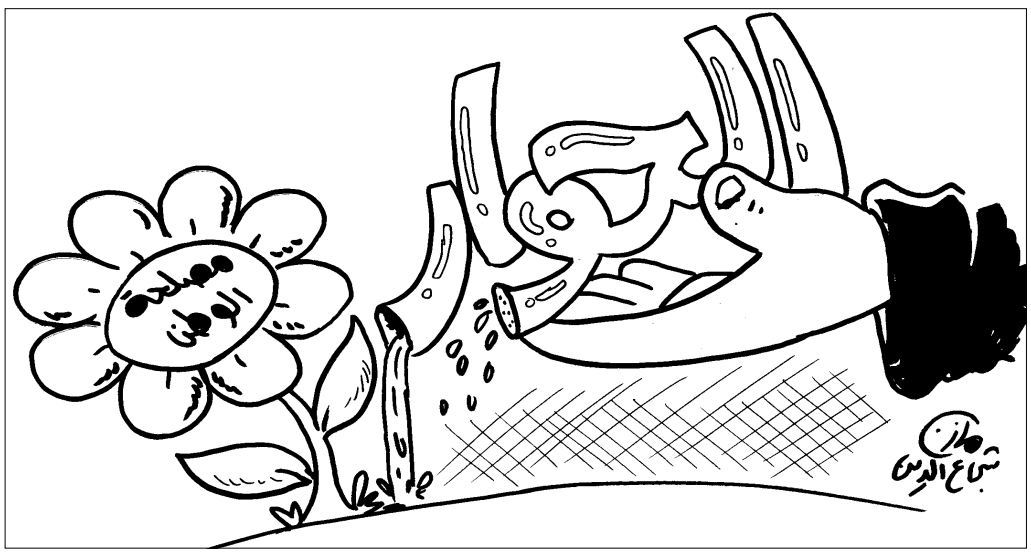

وبدا المشهد مبشراً، وان أطراف الحوار عازمة هذه المرة في المضي قدماً لانجاز الحوار، وتجاوز أية عقبات تعترض طريقه مستقبلاً، وكانت أول تباشير إصرار الأطراف على نجاح الحوار، ما حملته تأكيدات طرفيه- المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك- وذلك من خلال حملته تصريحات ممثلي المؤتمر والمشترك في التوقيع على محضر تبادل قائمة أعضاء لجنة الحوار الوطني،الأستاذان، صادق أمين ابوراس- واحمد حيدر، واللذان اكدا على المضي قدماً في إتمام الحوار، وفق الثوابت الوطنية، وتحت مظلة الوحدة اليمنية والدستور والقانون.. وهو ما حمل للجميع رياح التفاؤل والانفراج، ليس للمواطن العادي فحسب، وإنما للنخب أيضا بما في ذلك أعضاء لجنة الحوار أنفسهم..

"الميثاق" تحاول في هذا الاستطلاع استقراء عدد من أعضاء لجنة الحوار حول مستقبل الحوار، وما مدى حجم النجاح الذي يمكن للحوار الجاد والصادق أن يحل مختلف قضايا الخلاف بين القوى السياسية في الساحة اليمنية ويخدم القضايا الوطنية، وكذلك ما يتوجب على المتحاورين القيام به خلال جلسات الحوار المقبلة، حتى يكتب له النجاح.. فإلى نص الاستطلاع:

- بداية يقول الأخ/ أحمد الصوفي- عضو لجنة الحوار: الحوار لم يبدأ حتى نخمن مستقبله ومستقبل أية علاقة أو قضية تعتمد على نوايا أطراف الحوار ووضوح الهدف إلى الحوار وكذا الآليات المصاحبة لضمان الوصول إلى الهدف وضمان سلامة النوايا من خلال هذه الآليات.

وأضاف: لكن في حقيقة الأمر كل المجتمع اليمني يريد أن يصل من خلال الحوار إلى تحقيق هدفين جوهريين الأول الوصول إلى الـ٢٧ من أبريل من خلال إعداد بيئة مواكبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية تشتمل على أسس قانونية يحققها الوفاق الوطني، والأمر الآخر انجاز إصلاحات سياسية تتصل بالدستور كناظم للسلطات المختلفة التشريعية والتنفيذية والسلطات المحلية وكذا الاتفاق على قوام اللجنة العليا للانتخابات لتكون التتويج على صواب وسلامة المقاصد السياسية للنخب التي تم انتقاؤها من المؤتمر بحرص يشير إلى مدى التزام المؤتمر الشعبي العام لإنجاح الحوار وتشجيع الآخرين للانخراط في هذه العملية.

واضاف الصوفي: إنه خلال اليومين القادمين سيبدأ الحوار ولايمكننا أن نذهب إلى حوار لم يشرع بعد محملين بالآمال والأمنيات فقط.

مشيراً إلى أن الجلسة الأولى ستحدد مدى جدية الأطراف للتعامل مع عنصر الزمن الذي بات محك اختبار كل النوايا والمقاصد كون الزمن المعيار السياسي والأخلاقي لالتزام الأحزاب للوصول إلى انتخابات تمكن الشعب اليمني من تأسيس قواعد المشروعية لمؤسساته وهياكله الديمقراطية.

الصوفي: الجلسة الأولى ستحدد مدى جدية الأطراف للتعامل مع عنصر الزمن

العيدروس: الحوار لم يكن التجربة الأولى لليمنيين.. ولن تكون الأخيرة لهم في إدارة حوارهم

خطوة جادة

- فيما الأخ محمد حسين العيدروس- عضو لجنة الحوار- يرى ان تبادل الطرفين، المؤتمر الشعبي العام وحلفائه والمشترك وحلفائه لقوائم المشاركين في اللجنة التحضيرية للحوار، يعتبر خطوة جادة على طريق الحوار وإنجاحه، والتي تعد ترجمة حقيقية للدعوات المتكررة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، للحوار في كل مناسبة وفي كل وقت.وقال العيدروس: إن الحوار في حقيقة الأمر مطلب لكل القوى السياسية، ويعتبر- الآن- فرصة سانحة ليضع الجميع أيديهم بأيدي بعض من اجل الحوار الجاد وبنوايا صادقة، حتى نتمكن من المضي قدماً نحو البناء والتنمية وتحقيق الاستقرار لوطننا اليمني، خاصة وان الجميع اتفق على أن ينطلق الحوار تحت سقف الثوابت الوطنية، وهي كفيلة بإنجاحه.

لافتاً إلى أن الحوار هذا لم يكن التجربة الأولى لليمنيين، ولن تكن الأخيرة لهم في إدارة حوارهم بأنفسهم، حيث إن التاريخ اليمني شهد عبر مختلف مراحله العديد من الحوارات كانت جميعها ناجحة ونتائجها مثمرة، ومن أبرزها حوارات الوحدة اليمنية، وكذلك حوارات اليمن في حل الحدود مع دول الجوار، بالإضافة إلى حل كثير من القضايا التي كانت تشكل عقبة أمام تطور وتقدم اليمن.

◁ عطية: الخيرون موجودون في كل أطراف الحوار الجاري

◁ باجيل: يستوجب على الجميع أن ينتصر لمصالح الوطن لا لمصلحته الشخصية

وقال عضو لجنة الحوار: نحن في المؤتمر الشعبي العام، نأمل ان تكون نوايا الجميع صادقة، لان الأوطان لا تبنى على الخداع والحيل، ولا باستجداء الخارج، كون ذلك غير مفيد للأوطان ولن يحل القضايا الوطنية التي تهمنا نحن اليمنيين وحدنا، وليس الخارج، كما يراه البعض، والذين يحاولون تدويل الحوار- حد قوله.

تقديم تنازلات

- ويتفق معه النائب أكرم عطية، عضو لجنة الحوار، مبدياً تفاؤلاً غير محدود بنجاح الحوار، لما ضمته اللجنة من شخصيات وطنية معروفة ومدركة لطبيعة المرحلة التي تمر بها بلادنا.وقال: الكل يعرف حجم التآمرات التي تحاك من قبل أطراف داخلية وخارجية، في محاولة منها إدخال اليمن في مستنقع حرب أهلية لا يتمناها ذو عقل سليم مدرك للظروف المحيطة به، أو ذو ضمير يتخيل حجم المأساة التي سيعاني منها شعبنا لا قدر الله.

وأضاف: لذلك نقول إن الحوار الوطني، الذي رعاه وسيرعاه- إنشاء الله في المستقبل إلى أن ينجح- فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، يتطلب منا جميعاً، في الحكم والمعارضة، أن نتمثل الروح التي يرعى بها فخامة الرئيس هذا الحوار، وأن نستفيد من بعد نظره، وتقديم التنازلات حرصاً على اليمن ووحدته وأمنه واستقراره.

مؤكداً أن الجميع عازم على إنجاح الحوار، لإدراكهم حجم المسئولية التي تقع على عاتقهم، وقال: الخيرون موجودون في كل أطراف الحوار الجاري.. ولكن ما نتمناه ان يكون لهم الغلبة والصوت العالي على من سواهم إن وجدوا.

مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة سوف تكشف الأمور بشكل واضح، وقال عندما تبدأ لقاءات الحوار نستطيع تمييز الجدية والمصداقية لدى المتحاورين بوضوح، وكلنا أمل الا تزرع العقبات والعراقيل أمام عجلة الحوار.

لكنه أضاف: المستقبل يبشر بخير اذا ما صدقت النوايا، خاصة وان الجميع اكتوى بنيران الأحداث السابقة، وعلى كل الأمل قائم بنجاح الحوار، ما دمنا نتحاور تحت سقف الجمهورية والوحدة، وثوابتنا الوطنية التي نعتز بها جميعاً، وما دون ذلك قابل للحل والمعالجة..وأضاف ما نتمناه أن يكون الجميع قد استفاد من المشاكل السابقة التي زرعت في طريق الحوار، بحيث نسعى جميعاً اليوم إلى تثبيت دعائم الديمقراطية التي ارتضيناها في يوم الـ٢٢ من مايو١٩٩٠م، كنهج يسير عليه الجميع ويرتضي بنتائجه الجميع، والذي بطريقه لا بسواه يتم التداول السلمي للسلطة.

الانتصار للوطن

- إلى ذلك يرى الاخ ناصر باجيل، عضو لجنة الحوار أن الحوار يقوم على قاعدة اتفاق فبراير٢٠٠٩م، الذي تضمن نقاط محددة يتم الاتفاق عليها، وقال: إن لجنة الحوار المشكلة سيتناقش وستتحاور خلال المرحلة المقبلة في إطار هذه النقاط، وتلك القضايا وطالب الجميع إلى تمثل مصلحة الوطن لا المصلحة الشخصية، وقال: يتوجب على الجميع أن ينتصر لمصالح الوطن وليس للمصالح الخاصة الضيقة، وانه في حال نظر المتحاورين إلى المصلحة الوطنية، فإن الحوار بالتأكيد سينجح، أما في حال تقدمت المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية، فإنه من المحتمل أن يحدث خلافات بين الأطراف المتحاورة.

وأكد باجيل انه يتوجب على الجميع ان يدركوا أننا أبناء وطن واحد، وان ما يهمنا بناء هذا الوطن، ولابد ان نعمل جميعاً في سبيل تقدمه وازدهاره، والانتصار لقضاياه.□

شيء عن القائمة النسبية!!

ناصر محمد العطار

بقصد أو لقصور، قلدت بعض الشعوب العربية والاسلامية ثقافات غيرها من الشعوب التي تعاني الشتات والتمزق ولم ينفعها ويحصنها موروثها الحافل بقيم ومبادئ الدين الاسلامي من الوقوع في مستنقع الصراعات الفكرية ثم الفتن والحروب والمآسي.. الخ.

أما وطن الايمان والحكمة فيستحق الاشادة بثقافته على مر العصور وازاء جميع القضايا لتوافقها مع واقعه وتاريخه الحافل بالخصال والمواقف النبيلة والحميدة في تشييد وتعميم الحضارات العريقة ذات النهج الشوروي والمتسامح الذي يؤمن بالحوار، ولم تضق الارض والبشرية ذرعاً يوماً ما بأبناء هذا الوطن.. ذلك ماضي الوطن أما حاضره ومستقبله فقد أسس منذ فجر ٢٢ مايو ١٩٩٠م على المواكبة بين الحداثة والمعاصرة بانتهاج الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحق الشعب في حكم نفسه بنفسه من خلال الوسائل الحديثة ممثلة بالنظام السياسي المختلط والنظام الانتخابي الاكثر شيوعاً -نظام الفائز الأول- احد الانظمة العددية.. وعن المستقبل فقد بدت ملامحه الطيبة والآمنة بالقرار الشجاع والوطني للقيادة السياسية والقيادات الحزبية بتشكيل لجنة الحوار الوطني من نخب المجتمع السياسية والثقافية والدينية لتتولى مهاماً عظيمة ومصيرية للوطن.. والامل يحدونا جميعاً ان نتمكن من ترميم ما خلفته الفتن والمهاترات من ثقوب في جسد الوطن ارضاً وانساناً هذا اولاً، أما ثانياً تحديث وتطوير الوسائل والآليات بما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن في الثورة والوحدة والديمقراطية دون الوقوع في المصيدة التي وقعت فيها شعوب تجاهلت واقعها وتاريخها واخذت بالنظام النسبي المفرط والكامل والذي لايصلح الا للشعوب المتعددة المركبة من طوائف وعرقيات وفي نطاق جغرافي صغير وتسير يوماً بعد يوم نحو المزيد من التمزق والاذعان للوصاية والنفوذ الخارجي.. ونعتقد ان لجنة الحوار يجب ان تنطلق من تجارب الوطن بالتقييم الموضوعي والفعلي وتحديد جوانب القصور والسلبيات التي رافقت الفعاليات والأنشطة السابقة والتي تكمن بحسب الواقع في عدم تمثيل المرأة والاحزاب الصغيرة في مجلس النواب وعدم التواؤم في بعض النتائج بين ما حصل عليه كل حزب من مقاعد مع عدد الاصوات.. وهذه الحالات تم تجاوزها من قبل الشعوب الاخرى وفي مقدمتها ايطاليا من خلال الابقاء على نظام الفائز الأول في الدوائر الانتخابية الفردية وتخصيص عدد من المقاعد في مجلس النواب للتمثيل النسبي ووفقاً لأحد الأنظمة شبه النسبية والتي مزجت بين مزايا نظام الفائز الأول بتقوية بناء المجتمع بجعل الولاء خالصاً للوطن بعد الله -عز وجل- فأبعدت الاحزاب المتطرفة وأخرجت تلك الشعوب من عنق الزجاجة لتشكيل حكومات قوية ومعارضة قوية ايضاً.

ومن مزاياه ايضاً تقوية العلاقات بين الناخب والمرشح وتحرير الناخب من الوصاية الحزبية وكذا مساهمتها في الاستقرار السياسي على مستوى كل حزب وعلى مستوى جميع الاحزاب كما سهل ويسهل هذا النظام على الناخب ممارسة حقوقه بيسر ودون مشقة كما هو الحال لدى الناخب الذي يمارس حقه عن طريق النظام او القائمة النسبية الكاملة الذي يخضع لخيار الحزب بالتصويت له، او الوقوف على قائمة قد تضم الآلاف من الاسماء والرموز وفي نفس الوقت تحرمه من حق الترشيح كمستقل.. ومن مزايا النظام النسبي -فقط- تمثيل المرأة وتعويض الاحزاب لما افتقدته من مقاعد نظير الاصوات التي حصل عليها مرشحوها اجمالاً على مستوى كافة الدوائر الفردية وهي المزايا الوحيدة لنظام التمثيل النسبي.

وبذلك تمكنت تلك الشعوب من تجاوز القصور المحدود في نظام الفائز الأول وتعزيز الجوانب الايجابية فيه وهذا ما ننشده من لجنة الحوار الوطني.وبالله التوفيق.□

رئيس دائرة الشئون القانونية

الميثاق الوطني.. والحاجة الراهنة

اتصالا بنقاش تنظيمي حول الحاجة إلى ثقافة الميثاق وإحياء التوعية بمضامينه سيما فيما يتعلق بقيم الانتماء الوطني والفراغ الوطني الذي يتعرض له الشباب وخطورة تأثرهم بصورة غير واعية بدعاوى الفوضى والتمزيق والكراهية والانكفاء المناطقي والفئوي وثقافة التطرف والغلو والعنف ، بسبب الفراغ الفكري والثقافي الجاثم بشكل مريب.

عبد الحفيظ النهاري

وبالوقوف على أهمية الوسطية والاعتدال والرؤية والتشخيص الموضوعي للراهن الوطني أخذ الجدل يطرح أسئلة من قبيل:

- هل مازال الميثاق الوطني، كرؤية، صالحا بعد عشرين عاما من الوحدة وبعد أقل من ثلاثة عقود على صياغته والاستفتاء عليه؟

- وهل تجاوز الراهن الوطني السياسي والفكري والثقافي المربع والظروف التي استدعت الميثاق الوطني؟

- أم هل انتكست الظروف الوطنية حاليا وعادت إلى المرحلة التي استدعت الميثاق الوطني؟

- ولماذا لم تتمكن المنظومة الوحدوية السياسية والفكرية والثقافية من خلق بيئة متقدمة ووضع يتجاوز ظروف ومظاهر الصراع في الثمانينات؟

- هل مازالت مضامين الميثاق الوطني قادرة على الإسهام في تجاوز التحديات الراهنة المهددة للجمهورية وللوحدة وللديمقراطية وللدولة وللتنمية؟

ومن تلك الأسئلة نفضي إلى أسئلة أكثر التصاقا بالميثاق الوطني من قبيل:

■ هل مازالت مضامين الميثاق الوطني صالحة للتعبير عن الراهن الوطني؟

- وهل العودة إليه قادرة على تقديم حلول لمظاهر الأزمة الوطنية الراهنة؟

أثارت تلك النقاشات شجون بعض الزملاء ومنهم الأخ العزيز يحيى نوري ، الذي التقط الجدل وأشرك صحيفة الميثاق في هذا الجدل من خلال استكتاب واستطلاع بعض النخب المؤتمرية حول منطلقات الميثاق ورؤاه بدءا بالحقائق الخمس التي تشكل القاعدة في البناء الفكري للميثاق الوطني ، وطرح علينا سؤالا ذكيا هو : هل مازالت الحقائق الخمس معبرة عن الراهن الوطني ،أم أن الظرف السياسي والاجتماعي والفكري قد تجاوزها ؟

وذكرني هذا الجدل بنقاش قبل أشهر في ندوة عن الثقافة في برامج الأحزاب السياسية نظمتها مؤسسة العفيف الثقافية،كان لي فيها مداخلة عن الثقافة في الميثاق الوطني باعتباره المرجعية الفكرية والثقافية للمؤتمر الشعبي العام، وباعتباره أهم وثيقة فكرية وثقافية مؤتمرية ووطنية، وكان حديثي عن الميثاق الوطني في الندوة محل تندر ، إذا قال أحد المحاضرين ، " ما عاد أحد يتذكر الميثاق الوطني في المؤتمر الشعبي إلا أنت " وضحك وضحك معه الحضور.

واللوم لا يقع على من يتندر على المؤتمر بل يقع على التنظيم نفسه الذي لم يجب على أسئلة ملحة حتى الآن من قبيل:

ما الذي أسدل الستار على الميثاق الوطني ؟

بعد الوحدة كان هناك تفهم لحساسية التعاطي مع الميثاق لأن الطرف الشريك في الوحدة كان ينظر إليه باعتباره وثيقة شطرية وباعتبار دستور دولة الوحدة قد حدد القيم والأسس والمنظومات الفكرية والثقافية والسياسية الوطنية وأصبح الإطار المرجعي العملي لتأسيس دولة الوحدة. وكان من نتائج الحذر أن جمد معهد بأذيب نشاطه الفكري والعقائدي مقابل تجميد نشاط معهد الميثاق الوطني ، وبقي حزب التجمع اليمني للإصلاح فقط هو الذي يمارس نشاطه الأيديولوجي الموجه ضد الحزب الاشتراكي اليمني عبر المساجد والمعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن ، والجمعيات والمنتديات والأشرطة ووسائل الإعلام المختلفة ، والحزب يكتفي بردود الأفعال من قبيل المناظرات والمناكفات السياسية دفاعا عن نفسه وعن الفكر التقدمي والمدني بينما يتفرج المؤتمر على المعركة الكلامية والأيديولوجية بل وربما العنيفة بوجود عناصر الراديكالية الإسلامية التي تنزع إلى أسلمة الجنوب وتطهيره من الحزب الاشتراكي الذي يكرس ،في نظرهم ،ثقافة الإلحاد.

وظل الميثاق مؤجلا يحتفظ بنصوصه الشطرية التي تتعارض مع دستور دولة الوحدة ، ومع نموذج التعددية السياسية ، باعتباره وثيقة عالجت أو حاولت أن تعالج مشكلات الشطر الشمالي ما قبل الوحدة وفي ظل خوف شمالي من المد الاشتراكي المتعاظم عالميا آنذاك..وبالرغم من كون مضامينه شخصت وضع اليمن الطبيعي الموحد الممتد ،إلا أن الاستفتاء عليه في الشمال منحه الصفة الشطرية باعتبار أن نظام الشمال كان الراعي الرسمي لإنجاز تلك الوثيقة الوطنية.

وما أن جاء المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام ١٩٩٥م حتى كان في الصدارة من جدول المؤتمر تعديل نصوص الميثاق الوطني بما يتوافق مع النصوص الدستورية.

وكان مهندس تلك التعديلات القاضي عبد الكريم العرشي رحمه الله الذي رأس لجنة مختصة ،وأقر المؤتمر العام الخامس التعديلات على الميثاق الوطني ، وأصبح الميثاق لأول مرة وثيقة وطنية وحدوية باعتبار تجاوزه للتناقضات مع دستور دولة الوحدة فضلا عن كون ممثلي المؤتمر جسدوا كل مناطق اليمن الموحد شمالا وجنوبا.

لكن تلك التعديلات التي استوعبت روح الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م لم تشفع للميثاق الوطني أن يستعيد دوره المؤتمر الوليد الشرعي للميثاق الوطني باعتباره التنظيمية المسؤولة عن تبني مضامينه والتثقيف بها والعمل على تطبيقها..إذا كانت الظروف والسياقات السياسية والوطنية قد تغيرت بعد الـ ٢٢من مايو فإنها اليوم قد عادت أشبه بالظروف التي أوجدت الميثاق كضرورة وطنية بالرغم من توفر الشرعية الديمقراطية والتعددية الآن، لكن هناك بؤر عنف وصراعات تهدد وجود الدولة وتهدد مكاسب الثورة والوحدة والديمقراطية والتنمية معا..كما أن الراهن الوطني وظروف الحوار الوطني القائمة ، والتي تدور حول نفس القضايا ونفس خلفيات الصراع ، هي ظروف تجدد حاجتنا إلى الميثاق الوطني كوثيقة وطنية مرجعية وليس مجرد وثيقة تنظيمية ، وفيما لو استمر الإصرار على تنظيميته فإن حاجة التنظيم إلى تبني مضامينه وتجديد التثقيف والتعريف بها وتبنيها أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وعودة إلى منطلقات ومضامين الميثاق الوطني والسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي أنتجته بعد حوار وطني واستفتاء على النصوص ، فإن الحقائق الخمس ما تزال تمثل قراءة وتفسير موضوعي لصيرورة التاريخ الوطني وآفاق معرفية لتجاوز الواقع الراهن والصراعات المتكررة ونجاعة الاستنتاجات المقدمة..وباستعراض نصي للحقائق الخمس تطرح الحقيقة الأولى مسلمة أن شعبنا لم يصنع حضارته إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام ، ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل وحدة الأرض والشعب والحكم ولم تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية.

وتليها الحقيقة الثانية التي تؤكد على أهمية الجانب العقائدي في مواجهة المد الإشتراكي آنذاك، بينما لا ترتبط هذه الحقيقة ببناء حضارة ذلك أن نماذج الحضارات اليمنية القديمة محل استشهاد الميثاق هي حضارات ما قبل الإسلام وسيرد التعليق على ذلك لاحقا.

بينما تؤكد الحقيقة الثالثة على أن التعصب الأعمى لا يثمر إلا الشر وأن محاولات أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين ، أو إخضاعهم بالقوة ، قد فشلت عبر تاريخ اليمن كله،وأن الاستقرار الجزئي أو الشامل لليمن في ظل حكم يتسلط بالقوة وتسلط بالدجل والخديعة لا يدوم طويلا، وغالبا ما ينتهي بكارثة ، بعد أن كان نفسه كارثة على الشعب ، وأن الحوار الواعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة أفضل للجميع.

أما الحقيقة الرابعة فتؤكد أن مجتمعنا اليمني بدون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية غير قادر على تعزيز وحدته ، وغير قادر على استغلال ثروته المادية والبشرية وإحداث التطور والتقدم والحفاظ على السيادة الوطنية..وتختم الحقائق التاريخية بخامستها التي تؤكد بأن مجتمعنا اليمني كان وما يزال يؤكد رفضه لأشكال الاستغلال والظلم مهما كانت أصولها ومصادرها ويؤكد في الوقت نفسه - حرصه على الاستقرار والأمن والإيمان.

وسنستكمل التعليق على الحقائق في التناولة القادمة إن شاء الله .□

aalnahary@yahoo.com